روح الدين: منح «الضبطية القضائية» لـ 69 موظفا بـ«الإعلام»

حمد روح الدين

أصدر وزير الإعلام والثقافة د. حمد روح الدين قرارين وزاريين بمنح الضبطية القضائية لـ 69 موظفا في الوزارة.

وتضمن القرار الأول منح الضبطية القضائية لـ 58 موظفا، وجاء فيه:

مادة أولى

تمنح صفة الضبطية القضائية لموظفي وزارة الإعلام التالية أسماؤهم عند إثبات وضبط المخالفات التي تقع لأحكام القوانين أرقام "3 لسنة 2006 والقوانين المعدلة له و61 لسنة 2007، و21 لسنة 2015" وقرار مجلس الوزراء والقرارات الوزارية المشار اليهم.

مادة ثانية

يلغى القرار الوزاري رقم "44" لسنة 2021 المشار اليه وكل ما يتعارض مع هذا القرار.

وفيما يلي الاسماء:

الوكيل المساعد لشؤون الصحافة والنشر والمطبوعات

مدير إدارة تفتيش المطبوعات والنشر

مدير إدارة الإعلام المرئي والمسموع

مدير إدارة المصنفات الفنية

مدير إدارة شؤون الصحافة المحلية

مدير إدارة المطبوعات والنشر

مدير إدارة النشر الإلكتروني

مدير إدارة المطبعة الحكومية

مناحي سعود الشاهين

ناصر بدر القطان

عبدالعزيز سعود ثاني الرشيدي

سالم محمد عبدالله المطيري

نواف عبدالله سيف المطيري

نادر جاسم إبراهيم المواش

يوسف حسين مطلق السند

أسرار ناصر الدوسري

عبير جاسم الصريعي

عبير عبدالله الحسينان

سليمان علي الخميس

يوسف ابراهيم الحردان

بدر علي عوض المطيري

فيصل فلاح احمد المانع

عقيل عبدالرزاق اشكناني

احمد عبدالرحمن أحمد الكندري

حراز عبدالمحسن الديحاني

مبارك محمد المري

خالد عبدالعزيز العتيبي

بدر فالح جعفر نصار

محمد أحمد الشيباني

عبداللطيف احمد محمد الكندري

مبارك أحمد علي الفارسي

فيصل جاسم احمد الرومي

دانة جاسم محمد علي حسن

نافل مبارك علي اعويش

باسل علي حسين الزمانان

بدر سعد الرشيدي

عبدالله جريش العدواني

صباح سلمان شاهر كريدي

زهرة محمد احمد الفردان

خالد نايف المتلقم

أحمد ناطق يوسف عبدالعزيز الكنعان

محمد طالب حبيب الحداد

مرزوق مطر فالح المطيري

محمد بردي عوض السعيدي

جاسم خلف هضيبان العتيبي

عبدالعزيز سعود ندا العنزي

محمد جاسم البارود

علي مقذل علي المنير

حسين نواف العنزي

سعود يوسف مدوه

محمد ابراهيم محمد العلي

عباس حسن دشتي

احمد براك البريكي

بدر ناصر الطراروة

حمد عبدالكريم بن حيدر

امل راشد ناصر العتيبي

أحمد خالد عبدالله الشراح

فيصل خليل جاسم الخليل

وجاء في القرار الثاني

تضاف الاسماء المرفقة الى القائمة المدونة بالقرار الوزاري رقم "831" لسنة 2022 وتمنح صفة الضبطية القضائية لهم عند إثبات وضبط المخالفات التي تقع لأحكام القوانين أرقام "3 لسنة 2006 والقوانين المعدلة له، و61 لسنة 2007، و21 لسنة 2015" وقرار مجلس الوزراء والقرارات الوزارية المشار اليهم.

وفيما يلي الأسماء:

محمد عبدالله القنيصي

خزيم مزعل الشمري

ريم ياسين حيدر

مريم معتز السيد عبدالعزيز

تركي عادل عبدالله التركي

زينب عادل علي عابدين

محمد فيصل يوسف الحجي

عبدالله حمد الصقعبي

هاشم عبدالله الهاشمي

حسين قاطع العنزي

فاطمة احمد محمد ابراهيم

«الصناعة» أنذرت 10 قسائم مخالفة .. بعضها تعدى على أراضي الدولة

الهيئة العامة للصناعة

أنذرت الهيئة العامة للصناعة 10 قسائم صناعية موزعة بين مناطق الشويخ وأمغرة وميناء عبدالله وصبحان.

وجاءت الإنذارات التي وجهتها الهيئة لأصحاب المشروعات التي تقام على تلك القسائم في ظل تجاوزات مختلفة، منها التعدي على أراضي الدولة واستغلال بعضها لسكن العمال أو لمخالفة الشروط والضوابط الفنية المنظمة لاستغلال القسائم.

ومنحت هيئة الصناعة أصحاب القسائم شهراً فرصة زمنية لمعالجة تلك المخالفات، فيما أصدرت قراراً بغلق قسيمة واحدة غير مُستغلة.

تتمات

نزاهة

من القانون "رقم 1 لسنة 1993" بشأن حماية الأموال العامة وشبهة جريمة التزوير المنصوص عليها في المادتين "رقم 259/257" من القانون "رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء".

وأوضحت أن الإحالة تأتي استمرارا لجهودها الرامية لمكافحة الفساد ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه من خلال استقبال البلاغات الجدية مكتملة الشروط المقررة بموجب قانون "رقم 2 لسنة 2016" بشأن إنشاء الهيئة ولائحته التنفيذية.

وأكدت "نزاهة" عزمها مواصلة الجهود والإجراءات بشأن فحص وجمع الاستدلالات والتحريات في جميع البلاغات الجدية مكتملة الشروط التي ترد إليها مثمنة دور المبلغين بممارسة دورهم في مساعدة الهيئة للوصول الى المعلومات والبيانات اللازمة عن وقائع الفساد.

وشددت على التزامها بالوقت ذاته على توفير أقصى درجات الحماية والسرية اللازمة لهم والتي فرضها القانون واللائحة التنفيذية.

إعادة تشكيل

وظيفة مستشار على أن يكون ترتيبها تالياً لـ نوره ناصر الروضان، وسابقاً على مبارك محمد بوكحيل.

كما تمت ترقية عبداللطيف عباس حبيب مناور إلى وظيفة مستشار على أن يكون ترتيبه تالياً لـ امنه يوسف محمد حسين خريبط، وسابقاً لـ عبد العزيز محمد العجيل.

كما أصدر سمو ولي العهد مشعل الأحمد مرسوماً يقضي بتعيين عماد محمد ابراهيم عبد الجيد شلبي مستشاراً في محكمة التمييز، وإسلام يسري فرج علي الفقي رئيساً لنيابة "ب" في النيابة العامة، كما أصدر سموه مرسوما بتعيين كل من علاء الدين كمال أحمد صالح، وأيمن محمد عباس أبو علم، وطه أحمد محمد عبدالعليم، مستشارين في محكمة التمييز، إضافة لتعيين 5 رؤساء نيابة في نيابة التمييز، ورئيسي نيابة في النيابة العامة، ووكيلين في النيابة العامة.

كما أصدر سموه مرسوماً يقضي بنقل 40 قاضيا من أعضاء النيابة العامة إلى الدرجة الثالثة، وقاض واحد إلى الدرجة الأولى.

وأصَدر سمو ولي العهد مشعل الأحمد مرسوماً يقضي بترقية وكيل محكمة بالمحكمة الكلية القاضي يوسف معجب مرذب العتيبي إلى درجة مستشار، إضافة لترقية فهد إبراهيم عبدالرحمن إبراهيم السيف إلى درجة وكيل نيابة "ب" بالنيابة العامة.

كما أصدر سموه مرسوماً بترقية 25 قاضيا إلى درجة وكيل بالمحكمة الكلية، ورئيسي نيابة في النيابة العامة، إضافة لمرسوم بقضي بترقية 26 قاضيا إلى درجة وكيل بالمحكمة الكلية.

ترحيب دولي

الاتفاق باستئناف تصدير الحبوب من روسيا وأوكرانيا عبر البحر الأسود والذي تم برعاية الامم المتحدة وتركيا وبحضور الأمين العام للامم المتحدة وفخامة الرئيس التركي.

ونوهت الوزارة في هذة الخطوة التي ستسهم في تعزيز الأمن الغذائي وسد النقص في كميات الحبوب المعروضة وتحد من ارتفاع أسعارها مشيدة في الجهود الكبيرة والمقدره التي قامت بها الأمم المتحدة وجمهورية تركيا من أجل التوصل إلى هذا الاتفاق الذي يعكس حرص روسيا الاتحادية وأوكرانيا على الوفاء باحتياجات العالم من الحبوب وتعزيز الأمن الغذائي معربة عن الأمل بأن يشكل الاتفاق خطوة للوصول إلى تسوية سياسية بين البلدين تنهي الصراع الدائر بما يعزز الأمن والاستقرار العالمي.

من جانبها قالت السفيرة البريطانية لدى الأمم المتحدة باربرا وودورد –في مقابلة مع الجزيرة– إن اتفاقية الحبوب بين روسيا وأوكرانيا تمثل مصدر أمل إزاء أزمة الغذاء في العالم، وشددت على أن أهمية الاتفاقية تكمن في تنفيذ بنودها.

أما وزيرة الخارجية البريطانية ليز تروس، فأكدت أن عودة الأمن والاستقرار الاقتصادي في العالم تتطلب أن يقوم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بوضع حد للحرب وأن ينسحب من أوكرانيا.

بدوره، قال المدير العام للجنة الدولية للصليب الأحمر، روبرت مارديني، إن الصفقة التي تسمح للحبوب بمغادرة موانئ البحر الأسود لا تقل عن إنقاذ حياة الناس في جميع أنحاء العالم الذين يكافحون لإطعام أسرهم.

وكانت مراسم التوقيع قد جرت مساء أمس الأول وجرت في قصر دولمة بهجة التاريخي بحضور الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش.

ووقع وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو على الاتفاق بشكل منفصل مع نظيره التركي خلوصي أكار، وبعد ذلك وقع وزير البنى التحتية الأوكراني ألكسندر كوبراكوف على الاتفاقية مع الوزير التركي بإشراف الأمين العام للأمم المتحدة.

وتجنب الوزيران الروسي والأوكراني الجلوس على طاولة واحدة أو التصافح خلال مراسم التوقيع على الاتفاق.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إن هذه الاتفاقية غير مسبوقة، ولكنها تأتي في سياق نزاع دموي ما زال يتواصل ويسبب موت الأبرياء.

وأضاف غوتيريش –في كلمة قبل توقيع الاتفاق– أنه من دون هذه الاتفاقية لن نتمكن من إعادة الاستقرار لأسعار الغذاء في العالم ومساعدة الفئات الهشة.

من جانبه، قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إنه يفخر بإطلاق هذه الاتفاقية التي ستلعب دورا كبيرا في حل أزمة الغذاء العالمية.

ووجه أردوغان الشكر للرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأوكراني فولوديمير زيلينسكي، لدعمهما تسهيل إيصال الحبوب إلى مختلف بقاع العالم.

وقد رحب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بتوقيع روسيا والأمم المتحدة على مذكرة التعاون والمساعدة في مسألة توريد المنتجات الزراعية والأسمدة الروسية للأسواق العالمية، قائلا إن التوقيع على هذه المذكرة يدل على الطبيعة المصطنعة لمحاولات تحميل روسيا مسؤولية أزمة الغذاء، وفق تعبيره.

وأوضح لافروف أن اتفاق إسطنبول يضمن رفع العقوبات الغربية عن السلع الغذائية والأسمدة الروسية ويسمح بتوريدها إلى الأسواق العالمية.

في المقابل، أعلن وزير الخارجية الأوكراني دميترو كوليبا أن كييف تثق بالأمم المتحدة، وليس بروسيا، لتنفيذ اتفاق بشأن تصدير الحبوب الأوكرانية العالقة في موانئ البحر الأسود.

الصين

الدبلوماسي الكويتي في الصين توسع اذ اصبح لها اربع بعثات دبلوماسية تتمثل في ثلاث قنصليات عامة في مدن "شانغهاي" و"كوانزو" و"هونغ كونغ" اضافة الى السفارة في العاصمة الصينية بكين".

واوضح ان حكومتي البلدين وقعتا العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تتعلق بتطوير وترسيخ العلاقات الثنائية عاكسة اهمية المضي قدما في بذل كل الجهود والمساعي للارتقاء بمستوى العلاقات الثنائية الى مستوى متقدم يحتذى به بين الدول.

وذكر ان البلدين عمقا الثقة السياسية المتبادلة وحققا نتائج مثمرة في التعاون العملي في مجالات مختلفة وحافظا على تنسيق وثيق في الشؤون الدولية والإقليمية وقدم كل منهما التضامن والمساعدة للآخر في مكافحة فيروس "كورونا المستجد – كوفيد 19".

الشريعان

فعالة، وأيضا أن يكون لدى المؤسسة الفردية اتفاقيات أو تعاقدات تجارية قائمة وفعالة.

واشترط القرار أن تكون المؤسسة الفردية مسجلة او معتمدة لدى إحدى الجهات الحكومية.

وتضمن القرار عدم جواز إصدار ترخيص جديد يتعلق بنشاط التجارة العامة والمقاولات إلا وفقاً لمقتضيات تنفيذ ما سبق، فيما أشار إلى إضافة نشاط تجارة عامة ومقاولات، على أن يكون ضمن الحدود المعمول بها في الدليل الموحد لصنيف الأنشطة الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي.

لجنة لتوحيد

التنظيم والقانونية لبحث البيانات الخاصة بالعقارات وبالوثائق الشرعية والمخططات المساحية عما هو مستغل من ملاك العقارات على ارض الواقع واخطار الجهات المعنية لاتخاذ ما يلزم من اجراءات لتوحيد مستنداتها وبياناتها.

وأكدت الشريدة في تصريح صحافي أن البلدية تعمل بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية من أجل خدمة المواطنين، وتسريع انجاز معاملاتهم ومنها الخاصة بالعقارات التي يتطلب انجازها توحيد بياناتها ما بين البلدية وادارة التسجيل العقاري والمؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وقالت الشريدة ان اللجنة ستقوم ايضا ببحث ودراسة الطلبات والشكاوى المقدمة من ملاك العقارات في شأن اختلاف بيانات عقاراتهم والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية بالبلدية وخارجها من اجل ايجاد الحلول المناسبة للمعوقات التي تصادف التنفيذ.

وشددت الشريدة على أن البلدية تسعى بشكل دائم إلى توحيد البيانات والوثائق الخاصة بالعقارات بهدف المحافظة على حقوق ملاكها، والتسهيل عليهم لإدارة ممتلكاتهم والتصرف فيها بكل سهولة ويسر.

منظمة الصحة

في مؤتمر صحافي "نستطيع السيطرة على مرض جدري القردة الذي أصاب حتى الآن حوالى 17 ألف شخص في 74 بلدا ووقف انتشاره باستخدام الوسائل المتاحة لدينا في الوقت الراهن".

كما أضاف "قررت إعلان حالة طوارئ صحية ذات بعد دولي" بمواجهة هذا المرض، موضحا أن الخطر في العالم معتدل نسبياً باستثناء أوروبا حيث يعتبر مرتفعاً.

جاء ذلك، بعدما أعلن مصدران مطلعان أن حالة من الانقسام كانت تسود بين أعضاء فريق من خبراء منظمة الصحة العالمية بشأن ذلك.

وقالا بشرط عدم الكشف عن هويتهما، إن تيدروس يفكر بجدية في إعلان حالة الطوارئ رغم عدم وجود أغلبية مؤيدة لأي الخيارين بسبب شعوره بالحاجة الملحة للتصدي للمرض، وفق ما نقلته "رويترز".

وكانت المراكز الأميركية لمكافحة الأمراض والوقاية منها "سي دي سي" سُجلت أكثر من 15300 إصابة بجدري القرود في 72 دولة، حتى 20 يوليو.

والخميس، خلال اجتماع طويل للجنة الخبراء، أوضح غيبرييسوس أنه "لا يزال قلقاً" من انتشار المرض، حتى لو انخفضت نسبة الانتشار في بعض الأماكن، وفق "فرانس برس".

يذكر أنه في أول اجتماع عُقد في 23 يونيو، أوصى غالبية الخبراء بألا تُعلن منظمة الصحة حال طوارئ صحية قد تثير قلقاً دولياً.

واكتُشفت الزيادة غير العادية في حالات الإصابة بجدري القرود في أوائل مايو خارج بلدان وسط وغرب إفريقيا حيث يتوطن الفيروس عادة، وقد انتشر مذاك في كل أنحاء العالم وشكلت أوروبا بؤرته.

فيما يُعتبر جدري القرود الذي اكتُشف لدى البشر عام 1970، أقل خطورة وعدوى من الجدري الذي تم القضاء عليه عام 1980.

العراق

الشكوى إلى مجلس الأمن الدولي وطلبت عقد جلسة طارئة حول "القصف التركي" الذي أدى إلى وقوع عدد من المدنيين بين قتيل وجريح في محافظة دهوك العراقية.

واستدعت الحكومة العراقية الأربعاء الماضي القائم بالأعمال العراقي من أنقرة لغرض المشاورة وأوقفت إجراءات إرسال سفير عراقي جديد إلى تركيا فضلا عن استدعاء السفير التركي لدى العراق وإبلاغه الإدانة احتجاجا على القصف.

وكان ثمانية أشخاص لقوا مصرعهم وأصيب 28 آخرون في قصف استهدف منتجعا سياحيا في مدينة "زاخو" بمحافظة "دهوك" الأربعاء الماضي.

التونسيون

على مصراعيه لعودة النظام الاستبدادي.

وأكد الرئيس سعيد في رسالة توجه بها للتونسيين بمناسبة نشر الدستور الجديد في الجريدة الرسمية ان "مشروع الدستور يعبر عن روح الثورة ولا مساس فيه على الاطلاق بالحقوق والحريات" مشددا في الوقت ذاته على ان النصوص القانونية ستكون تحت الرقابة الشعبية فضلا عن رقابة دستورية القوانين من قبل محكمة دستورية تعمل على ضمان سيادة الدستور.

وأضاف ان "من دأبوا على الافتراء والادعاء بأن مشروع الدستور يهيئ لعودة الاستبداد لم يكلفوا انفسهم عناء النظر في كل بنوده واحكامه" موضحا ان "دستور 2014" لم يخدم مصالح الشعب التونسي او يلب مطالبه.

وفي هذا الصدد قال الخبير القانوني الصغير الزكراوي في تصريح صحفي ان مشروع الدستور الجديد "يستعيد النظام الرئاسي اذ ستكون الحكومة مسؤولة امام الرئيس وليس البرلمان على الرغم من ان البرلمان سيظل باستطاعته سحب الثقة من الحكومة بأغلبية الثلثين".

واضاف ان "الرئيس سيكون في مشروع الدستور الجديد وحده المسؤول عن اقتراح المعاهدات ووضع ميزانيات الدولة وتعيين او اقالة وزراء الحكومة وتعيين القضاة بالاضافة الى الحكم فترتين رئاسيتين مدة كل منها خمس سنوات ويستطيع تمديدها حال استشعاره اي خطر وشيك يهدد الدولة". ولفت الزكراوي الى انه يحق للرئيس ايضا حل البرلمان في حين لم يتضمن مشروع الدستور الجديد اي فصل يسمح باقالة الرئيس بالاضافة الى أن الدستور الجديد سينشىء مجلسي تشريع وهما "مجلس النواب" و"المجلس الوطني للجهات والأقاليم" الذي سيكون بمثابة غرفة ثانية في البرلمان.

وبدورها رأت استاذة القانون الدستوري سلسبيل القليبي في تصريح صحفي ان مشروع الدستور الجديد "خذل التونسيين" منتقدة الظروف التي صدر فيه هذا الدستور "في ظل ازمة اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة تمر بها تونس وانه لا يقدم اي بوادر حلول".